**سنة اولى ماستر علاقات دولية محاضرة رقم5**

**مقياس: الاقتصاد السياسي الدولي**

**قضايا الاقتصاد السياسي الدولي:**

 إن التضارب في الترابط الاقتصادي والتقني المتبادل التاشي على وجه الأرض والتجزئة المستمرة في النظام السياسي العالمي المؤلف من دول ذات سيادة إنا هو حافز مسيطر للكتابات المعاصرة حول الاقتصاد السياسي الدولي. وبينها تميل قوى السوق الجامحة سواء أكانت تجارة أم مالا أم استثمارا أجنبيا إلى تخطي الحدود القومية لتتفادى السيطرة السياسية ولتجعل المجتمعات متكاملة، فإن ميل الحكومة إنما هو نحو التقييد والتوجيه لتجعل الفعاليات الاقتصادية خادمة لمصالح الدولة والمجموعات القوية ضمنها. وإن منطق السوق هو تحديد مواقع الفعاليات الاقتصادية حيث تكون أكثر إنتاجا وربحا، وإن منطق الدولة هو القبض على عملية النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال والسيطرة عليه) ولقد احتدم الجدال لعدة قرون حول طبيعة و عواقب التصادم بين منطق السوق المغاير من حيث الأساس لمنطق الدولة. ولقد انقسم الرأي انقساما حادا حول تفاعل الاقتصاد والسياسة منذ عهد الكتاب الأوائل مثل ديفيد هيوم، وآدم سميث، والكساندر هاميلتون، وإلى الأسماء اللامعة في القرن التاسع عشر مثل دیفید ریکاردو، وجون ستيوارت میل، وکارل مارکس وإلى العلماء المعاصرين. وإن التأويلات المتضارية تمثل أيديولوجيات مختلفة اختلافا أساسيا عن الاقتصاد السياسي.

 وتنشأ عن التصادم الذي لا محيد عنه ثلاث قضايا عامة ومترابطة تخللت الجدل التاريخي في مجال الاقتصاد السياسي الدولي، وكل منها متصل بتأثير ظهور اقتصاد سوق عالمي على طبيعة وحركة (ديناميكية) العلاقات الدولية . ويوجد كل منها في أبحاث المركنتليين في القرن الثامن عشر ومناقشات المختصين بالتجارة وفي نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين والكلاسيكيين الحديثين في القرنين السابقين، وفي مجلدات الماركسبين ونقاد الرأسمالية الراديكاليين المعاصرين وكذلك نقاد اقتصاد السوق العالمية. وهذا التراث الطويل للتنظير والتفكير التأملي حاسم في فهم المشكلات المعاصرة للتجارة والمال والعلاقات المالية .

 - إن القضية الأولى متعلقة بالأسباب الاقتصادية والسياسية وتأثيرات ظهور الاقتصاد السياسي. ففي أي الظروف يظهر الاقتصاد العالمي المترابط؟ وهل يشجع ذلك على الانسجام أم التصادم بين الدول القومية ؟ وهل ثمة حاجة إلى قوة طاغية متسلطة لضمان العلاقات التعاونية بين الدول الرأسمالية أم أن التعاون يمكن أن ينشأ عفويا من المصالح المشتركة؟ وقد تميزت نظريات المدارس الفكرية المختلفة حول هذه القضايا بوجهات نظر شديدة التضارب.

 ويعتقد الاقتصاديون الليبراليون أن فوائد تقسيم العمل دوليا المستند إلى الميزة النسبية تجعل الأسواق تنشأ عفويا وتشجع على الانسجام بين الدول، ويعتقدون أيضا أن الشبكات المتسعة للترابط الاقتصادي تخلق أساسا للسلام والتعاون في نظام الدولة التنافسي الفوضوي. بينما يؤكد الاقتصاديون القوميون من جهة أخرى، على دور القوة في نشأة السوق والطبيعة التصادمية المتضاربة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

 ويقولون إن الترابط الاقتصادي يجب أن يكون له أساس سیاسي، وأنه مع ذلك يخلق ميدانا آخر للصدام بين الدول ويزيد القابلية الوطنية للإصابة بالأضرار ويشكل آلية يمكن المجتمع من المجتمعات أن يستخدمها من أجل السيطرة على مجتمع آخر. ومع أن جميع الماركسيين يؤكدون على دور الإمبريالية الرأسمالية في إيجاد سوق اقتصاد عالمي، فإنهم ينتمون إلى أتباع لينين الذي يقولون إن العلاقات بين اقتصادات السوق متضارية بطبيعتها، وأتباع کارل کوتسكي نصير لينين الرئيسي الذي يعتقد أن اقتصادات السوق (وعلى الأقل السائد منها) تتعاون في استغلال الاقتصادات الأضعف في الأرض. وإن ما يزعمونه من مسؤولية نظام السوق عن السلم والحرب، والنظام أو الفوضى، والإمبريالية أو تقرير المصير إنما هو زعم متأصل في هذه القضية الهامة. كما هو الحال بالنسبة للسؤال الحاسم وهو ما إذا كان الاقتصاد العالمي الليبرالي يتطلب اقتصادا طاغيا يحكم النظام. إن التحدي الذي تجابه به اليابان الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغريبة كما تجابه به غيرها من القوى الاقتصادية الناشئة في نهاية هذا القرن يبرز أهمية هذه القضايا بشكل مثير.

 - والقضية الثانية التي تهيمن على الاقتصاد السياسي العالمي في العلاقة بين التغير الاقتصادي والتغير السياسي، فما هي التأثيرات على العلاقات الدولية وما هي المشكلات المترافقة مع التغيرات الهيكلية للمكان العالمي للفعاليات الاقتصادية والقطاعات الاقتصادية الرائدة والمعدلات المتكررة للنمو الاقتصادي ؟ و بالعکس، کیف تؤثر العوامل السياسية على طبيعة و عواقب التغيرات الهيكلية في الشؤون الاقتصادية؟ فمثلا، قد يتساءل المرء عما إذا كانت التغيرات الاقتصادية الأساسية (دارات الأعمال business cycles) وتأثيراتها السياسية داخلية في تأثيرها في سير اقتصاد السوق أم إذا كانت الدارات الاقتصادية هي نفسها تعزى إلى التأثير في النظام الاقتصادي الذي تسببه عوامل خارجية كالحروب الكبيرة أو غيرها من التطورات السياسية، ومن الضروري أن تتساءل عما إذا كان عدم الاستقرار الاقتصادي أو لم يكن هو السبب في الاضطرابات السياسية الكبيرة كالتوسع الإمبريالي، والثورة السياسية والحروب الكبرى التي اندلعت في القرون المتعددة الأخيرة وهكذا؛ حيث إن هذه التغيرات الاقتصادية تقوض الوضع الدولي الراهن و تثیر مشکلات سياسية عميقة الأثر. فإذا سيكون الأساس الجديد للنظام الاقتصادي والزعامة السياسية؟ هل يمكن أو هل سيحدث التلاؤم مع الحقائق الاقتصادية المتغيرة، مثل العلاقات التجارية والنقدية الجديدة؟ كيف يمكن التوفيق بين التصادم الحتمي بين رغبة الدول في الاستقلال المحلي والحاجة إلى قواعد دولية لتحكم التغير؟. وهذه القضايا المتعلقة بالانتقال بين العهود التاريخية قد نشأت أيضا مع الانتشار العالمي للفعاليات الاقتصادية والتحولات العميقة في القطاعات الاقتصادية الرائدة والتي حدثت في أواخر القرن العشرين. ومن المهم أن تشير العلاقة بين هذه التغيرات الهيكلية وبين أزمة الاقتصاد السياسي الدولي.

 - والقضية الثالثة تتعلق بأهمية اقتصاد السوق العالمي بالنسبة للاقتصاد المحلي. فيا هي عواقبه التي تؤثر في النمو الاقتصادي، والانحدار الاقتصادي والرفاه الاقتصادي في فرادی المجتمعات؟ وكيف يؤثر اقتصاد السوق العالمي في النمو الاقتصادي في الأقطار الأقل تطورا والانحدار الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة؟ وما هو أثرها على الرفاه المحلي؟ وكيف تؤثر في توزيع الثروة والقوة بين المجتمعات القومية؟ وهل يميل سير الاقتصاد العالمي إلى تركيز الثروة والقوة أم يميل إلى نشرها؟

 فالليبراليون الديمقراطيون والماركسيون التقليديون على حد سواء يعتبرون تكامل وإدماج المجتمع في الاقتصاد العالمي عاملا إيجابيا في النمو الاجتماعي والرفاه الوطني. ويناقش معظم الليبراليين أن التجارة تشكل "محركا للنمو". ومع أن مصادر النمو المحلية أكثر أهمية، فإن عملية النمو تلقى دعما كبيرا من التدفق الدولي للتجارة، ورأس المال وتكنولوجيا الإنتاج. ويعتقد الماركسيون التقليديون أن هذه العوامل الخارجية تعزز النمو الاقتصادي وذالك يتخطيها قيود الهياكل الاجتماعية المحافظة. ومن ناحية أخرى، فالاقتصاديون القوميون في كل من الدول المتقدمة والأقل تقدما يعتقدون أن اقتصاد السوق العالمي إنما يعمل ضد مصلحة الاقتصاد والرفاه المحلي. فالتجارة في نظرهم هي محرك الاستغلال للدول المتخلفة وهي وسيلة انحدار الاقتصاد الأكثر تقدما. وهذا الجدل حول دور السوق العالمية في التوزيع العالمي للثروة والقوة والرفاه هو من أشد الموضوعات إثارة للجدل وأكثرها تسببا في انقسام الآراء في الاقتصاد السياسي.